١٣,٥ مليار ريال تكلفة مشاريع سيتم افتتاحها ووضع حجر الأساس لها في العيد الوطني

وزير الإتصالات وتقنية المعلومات لـ«الثورة»:

٣ ملايين خطوط الهاتف الثابتة بحلول ٢٠٠٩ ومكتب بريد لكل ٢٠ ألف نسمة

□ انطلاقاً من ضرورة مواكبة التحولات الكبيرة التي يعيشها العالم في ظل ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، ونظراً لما أصبح يلعبه هذا القطاع من دور حيوي بارز في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والتنموية والثقافية والاجتماعية، إضافة إلى كل ما يتصل بجوانب الأنشطة الإدارية والمالية والخدمية المختلفة، فقد أولت القيادة السياسية في بلادنا قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات اهتماماً كبيراً وحرصت على النهوض بهذا القطاع والارتقاء بمستوى خدماته وتوسيعها وتعميمها في أوساط المجتمع اليمني والعمل على تمكين اليمن من مواجهة التحديات المختلفة التي يفرضها التطور الهائل والمتسارع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات التي باتت تشكل قاعدة أساسية للتطوير والتحديث ووسيلة ضرورية وحتمية للتنمية والبناء والنهضة.

وللاطلاع على واقع الاتصالات وتقنية المعلومات والجهود المواكبة لعجلة الازدهار التقني في العالم، التقينا المهندس عبدالملك المعلمي، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وأجرينا معه الحوار التالي :

لقاء/ نجلاء علي الشيباني

على طريق الحكومة الإلكترونية :

توفر شبكة تراسل المعطيات ومعهد للاتصالات والتدريب ومركز للبرمجة وخطة للتحول من نظام النقد المباشر إلى النقد الإلكتروني

بداية نامل الحصول على فكرة شاملة عن الهيكل التنظيمي للوزارة وسياستها وتوجهاتها؟

– حرصت الوزارة في هذا الإطار على صياغة الجوانب الهيكلية والتشريعية والقانونية بما يتواءم مع تطلعاتها المستقبلية للنهوض بهذا القطاع، والتي يمكن بلورتها في مراجعة وتعديل القوانين واللوائح التي تجعل من الوزارة جهازاً تنظيمياً مستقلاً يسمح لها بتعزيز دورها كمنظم لقطاع الاتصالات، بما في ذلك إعادة النظر في القوانين المرتبطة بدور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومهامها وتغيير تسميتها من وزارة المواصلات إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتشمل قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات ومراجعة الأطر القانونية الحالية لتوائم متطلبات توسيع مشاركة القطاع الخاص وخلق التنافس لتحقيق زيادة كبيرة في الخطوط الهاتفية، وكذا تشجيع القطاع الخاص وتقديم التسهيلات الكفيلة بإسهامه في تنمية خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال إعطاء التراخيص لبعض الشركات لتقديم خدمات (G . S . M)، حيث أصبح القطاع الخاص منافساً في تقديم الخدمة للكثير من التجمعات السكانية وتغطية مساحات كبيرة، وعملت الوزارة من خلال اعتماد سياسة التراخيص لأكثر من شركة على خلق المنافسة بين مزودي ومشغلي الخدمات المختلفة، وفي هذا الإطار دخلت المؤسسة العامة للاتصالات كمزود رئيسي للإنترنت ورديف منافس لـ «تيليمن» وأتاحت الفرصة للراغبين في القطاع الخاص في تقديم وتزويد خدمات الإنترنت (ISB)، وكذا دراسة وضع ومستقبل الاتصالات الدولية في اليمن، والذي ظل لفترة كبيرة حكراً على الشركة اليمنية للاتصالات الدولية «تيليمن»، والتي كانت (٥١٪) من أسهمها ملكاً لشركة البرق واللاسلكي البريطانية حتى ديسمبر ٢٠٠٣م، حيث انتقلت ملكية هذه الشركة بنسبة (١٠٠٪) إلى الحكومة اليمنية وفقاً للعقود المبرمة بين الطرفين، إذ رأت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إدماج شركة «تيليمن» في الإطار التنظيمي للوزارة وتسيير شؤونها والاستفادة من عائداتها في تمويل مشاريع الوزارة المختلفة.

قريباً.. «١٢١» محطة يمن موبايل لكسر الاحتكار في سوق الهاتف النقال

إنترنت

تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات تتطور بتسارع مذهل، فأصبح الإنترنت البوابة الرئيسية لالتقاء شعوب العالم، ما هي الخدمات التي قدمتها الوزارة خلال الفترة الماضية ليصبح المجتمع اليمني جزءاً من عالم الإنترنت؟

– عملت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على إنشاء بوابة رئيسية للإنترنت لتقديم كافة التسهيلات التي تربط جميع مزودي خدمة الإنترنت في اليمن بشبكة المعلومات العالمية بسعة كبيرة وسرعات عالية دون تقطعات أو مشاكل، حيث يمكن الترخيص لـ (١٥) مزود خدمة في القطاع الخاص على أساس تنافسي، الأمر الذي يحقق مردودات إيجابية على صعيد الجودة وتخفيض كلفتها، وبالتالي جعل الخدمة متاحة لأكبر عدد من المستخدمين، وهذا المشروع عبارة عن بوابة عبور لليمن إلى شبكة الإنترنت العالمية بدأت بتقديم الخدمة بسعة (MBIS 12) للهبوط و(MBIS 4) للصعود، وهي حالياً مجهزة بسعة (MBIS 24) هبوط و(MBIS 8) صعود، ويمكن الربط من خلالها لعدد (١٥) فرداً داخلياً للخدمة، وقد كان بدء التشغيل الفعلي لخدمة الإنترنت بتاريخ ٦ ابريل ٢٠٠٢م، حيث تم تدشين الخدمة بعدد (٨) نقاط تواجد وارتفع العدد إلى (١٣) نقطة وبسعة قدرها (٣٠) ألف مستخدم قابلة للتوسعة إلى (٨٠) ألف مستخدم قابلة للتوسعة، وقد أدى هذا المشروع إلى خفض كلفة تعرفة الاشتراك في الإنترنت في البداية، ثم بعد ذلك أعلن عن مجانية تقديم الخدمة، وبلغ عدد المشتركين حتى نهاية عام ٢٠٠٢م (٤٤٢٦) مشتركاً، حيث تعد خدمة الإنترنت من أهم وأبرز سمات العصر، فهو يفتح أبواباً واسعةً وفرصاً غير محدودة للنجاح من خلال إتاحة الفرصة للجميع للتعليم عن بعد وإجراء البحوث وتبادل الأفكار في الأعمال التجارية وفي مجالات أخرى لا حصر لها، فقد كان للوزارة والمؤسسة كمزود لخدمة الإنترنت أن حرصتا على اتساع قاعدة المستفيدين من الإمكانات الهائلة التي توفرها الشبكة العالمية من خلال العمل على تقديم الإنترنت لكافة الأفراد والمؤسسات والجامعات ومراكز البحث العلمي والمدارس بمميزات كبيرة ورسوم رمزية، بحيث يكون تصفح الإنترنت متاحاً لكافة شرائح المجتمع بسرعة وجودة عاليتين دون تقطعات محبطة.

نادي الإنترنت

ويضيف الوزير المعلمي قائلاً :

– كما تم إنشاء نادي الإنترنت في مدينة التكنولوجيا ليحقق هدفاً رئيسياً يتمثل في تعليم الشباب سبل الاستفادة من الإنترنت من خلال : إقامة وتنظيم دورات تدريبية للمستخدمين من موظفي مختلف الوزارات وطلاب المدارس والجامعات لتعريفهم بأبجديات التعامل مع الإنترنت، وذلك على ثلاثة مستويات : للمبتدئين غير القادرين على استخدام الكمبيوتر، وللمتوسطين القادرين على استخدام الكمبيوتر ولكنهم لا يستطيعون التعامل مع الإنترنت، وللمحترفين الذين يتعاملون مع الإنترنت، حيث يتم تعليمهم سبل الاستفادة الإيجابية من الإنترنت واكتساب المهارات المتطورة في التعامل مع الشبكة العالمية، إلى جانب إتاحة الخدمة للراغبين في استخدام الإنترنت في النادي مقابل رسوم رمزية، ورسالة النادي تكمن في إعادة الاعتبار للإنترنت – حيث تعرض الإنترنت للكثير من التشهير والتشويه، وارتبط بكل ما هو مناف للقيم ولم يعرف عنه إلاّ الجوانب السيئة، لذلك فإن رسالة هذا المشروع تتمثل في إعادة الاعتبار للإنترنت من خلال : عمل ناد نموذجي يقوم بالتدريب والتوعية والتعليم وتقديم الاستشارة، وعمل قوائم تحديث باستمرار للمواقع المفيدة في مختلف المجالات (الإعلام، الطب، الهندسة، الكمبيوتر، الجامعات، وغيرها)، وتنظيم برامج توعية للتعريف بالإنترنت خارج إطار المدينة، سواء في الجامعات أو في الريف أو في المعسكرات الصيفية.

مدينة تكنولوجية

مدينة تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات، لماذا لا تخرج عن إطار صنعاء؟ وأين القطاع الخاص من هذه المدينة؟

– المدينة التكنولوجية عبارة عن مجمع تقني متكامل يعنى بتقنيات الاتصالات والمعلومات وصناعة البرمجيات واستقطاب الكفاءات المتخصصة والمبدعة القادرة على تحويل أفكارها الخلاّقة إلى منتج ذي مردودية اقتصادية، وتحتوي على عدد من المراكز والشركات المتخصصة العاملة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتدريب وصناعة البرمجيات، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المدينة، التي تم افتتاح مرحلتها الأولى خلال عام ٢٠٠٢م في العاصمة صنعاء، في توفير مكان ملائم يضم القطاع الحكومي والخاص والمختلط، ويحتوي على مراكز متخصصة في التدريب وتطوير البرمجيات وتطبيقاتها، وتجميع وتسويق أجهزة الحاسب الآلي، وإيجاد عمل متكامل من خلال وجود مختلف الأنشطة في مكان واحد، وتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها بين الهيئات والمؤسسات وإتاحتها للأكاديميين والطلاب والباحثين عن المعرفة بسرعة ودقة، ورفع مستوى الوعي التكنولوجي في أوساط المجتمع، ومواكبة تطورات العصر في ظل ثورة تقنية الاتصالات والمعلومات، واستقطاب الشباب المبدع والمؤهل ودعمهم لإنشاء مشاريعهم الإبداعية من خلال التسهيلات المتاحة في المدينة، ووضع الضوابط والمعايير والمقاييس والمواصفات الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ودعم التعاون والتكامل بين مجالات التدريب، وتطوير البرمجيات وتطبيقاتها، وتشجيع المواطنين على اقتناء أجهزة الكمبيوتر والتدريب على استخدامه، والإعداد والتهيئة لتحقيق الحكومة الإلكترونية والانخراط في مجتمع المعلومات، وقد تم افتتاح هذه المدينة من قبل فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، في الخامس من يونيو ٢٠٠٢م، حيث بلغت التكلفة الإجمالية للمدينة مليارين و(٢٣٧) مليوناً و(٧٠٠) ألف ريال، (٦٣٪) من هذه التكلفة تمثلت في إنشاء المباني والهناجر والأراضي التي كانت قائمة منذ فترات سابقة، إضافة إلى قيمة الأراضي المقام عليها مباني المدينة والفضاءات الخارجية على مساحة (١٧١,٩٢) متر مربع وبقيمة تبلغ مليارين و(١٢) مليون ريال، وتمثل (١٩٪) من التكلفة قيمة الأثاث والتجهيزات الفنية للمدينة، والتي كانت متوفرة في بعض المباني، والبعض الآخر تم الحصول عليه كتبرعات ومساعدات، في حين مثلت (١٧٪) من إجمالي التكلفة الإنفاق الفعلي الذي أنفقته وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢م على مشروع المدينة في مرحلته الأولى، وبلغت تلك النسبة (٣٨٤) مليون ريال، وخصصت لإعادة تأهيل وترميم المباني القديمة وإصلاح المساحات الخضراء والملحقات الخارجية وتجهيزات البوابة اليمنية للإنترنت ومراكز صناعة وتطوير البرمجيات، إضافة إلى تأثيث وتجهيز جزء من مبنى المعهد، وتُنفّذ المرحلة الأولى لهذه المدينة في صنعاء، وإذا توفر المكان الملائم فإن الوزارة ستسعى جاهدة إلى توسيع فروع هذا المشروع لكافة محافظات الجمهورية، ومن الأهداف الرئيسية لمدينة التكنولوجيا تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بإنشاء المؤسسات الخاصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والبرمجيات.

التعليم عن بُعد

مشروع التعليم عن بُعد خطوة هامة على طريق الحكومة الإلكترونية، إلى أين وصل هذا المشروع؟

– في إطار مشروع التعليم عن بُعد، الذي أقره مجلس أمناء المعهد العام للاتصالات، وقّع المعهد وشركة الاتصالات الأردنية اتفاقية لتنفيذ المشروع وتدريب الكوادر اليمنية، وقد تم تنفيذ البرنامج التدريبي للمشروع على مدى (٦) أسابيع، حيث سيتولى عدد من الخبراء المختصين في هذا المجال من معهد الاتصالات الأردني تدريب كوادر المعهد العام للاتصالات على ثلاثة برامج تدريبية هي : فريق أكاديمي، وفني، وآخر في إدارة النظام، ويشمل البرنامج التدريبي الذي سيقام في مدينة التكنولوجيا والاتصالات العاملين في المؤسسة العامة للاتصالات والقطاع الحكومي والخاص والأفراد، وذلك في إطار التوجه نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية التي تسعى الوزارة من خلالها إلى تطوير أداء المعهد ومواكبة عصر التقنية للارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها عن طريق دعم الكفاءات والمهارات الوظيفية ورفدها بكل ما هو حديث ومتطور في هذا المجال، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في الدخول إلى مجتمع المعلومات، وتضييق الفجوة الرقمية.

الأنظمة المعلوماتية

الوصول إلى نظام الحكومة الإلكترونية لا شك أنه مرتبط بوجود قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة، وشبكة تراسل المعطيات تربط بين جميع مؤسسات الدولة وفروعها في المحافظات، هل هناك بنية أساسية للمعلومات؟

– يمكن الإشارة إلى الوضع الحالي في مجال تقنيات المعلومات في الجمهورية اليمنية بتصور عام فقط، إذ لابد من إجراء الدراسات الميدانية والإحصائية المتخصصة لهذا المجال على الواقع للأجهزة الحكومية على مستوى الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات والمراكز الحكومية في العاصمة وعلى المستوى المحلي في المحافظات والمديريات للتأكد من البنية الأساسية للأنظمة المعلوماتية المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية ومكاتبها في المحافظات وفاعليتها في إنجاز أعمال وإجراءات هذه الوزارات وفقاً لتشريعاتها ومهامها واختصاصاتها بما يلبي تبسيط الإجراءات والتعامل مع المواطنين والمستفيدين من خدماتها والتجهيزات والشبكات الداخلية وترابطها مع الفروع في المحافظات ومراكز تقديم الخدمات وتوافقها مع الفروع وكيفية التواصل ومعالجة المستجدات وفق الإجراءات الإدارية بين الوزارات وفروعها في المحافظات وتوحيد المفاهيم والمصطلحات والرموز العامة المشتركة بين الوزارات والمصالح الحكومية واستخدام المؤشرات الإحصائية للأنظمة الآلية لنتائج تقييم الأعمال السنوية في الوزارات التي لديها أنظمة آلية في مرحلة الصفر، بالرغم من أن الجهاز المركزي للإحصاء عمل على توحيد الرموز والمؤشرات الإحصائية به عام ١٩٩٩م وإدخال التقنيات الآلية في النظام الإداري لإدارات الوزارات والمؤسسات والهيئات والأجهزة الإعلامية والجامعات الحكومية والتعامل مع المستفيدين من خدماتها وفق آليات وإجراءات موحدة آلياً أو يدوياً على مستوى الوزارة الواحدة ومكاتبها في المحافظات، وللكثير من الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات والجامعات والصحف الرسمية والبنوك بنية أساسية خاصة ببعض أعمالها يجب أن توظف في هذا المجال ليبرز المشروع ويزيد من فهم المواطن له، ولا يزال إدخال الحاسب الآلي وتقنياته في التعليم العام والتعليم التقني كمادة دراسية، في مرحلة الدراسة، ويعتبر التعليم في هذه الشريحة أحد المرتكزات الأساسية لهذا البرنامج، وما تقدم يعتبر نبذة بسيطة عن وضع الوزارات وما يتبعها من مصالح ومؤسسات وأجهزة حكومية في مراكزها الرئيسية وبعض المحافظات، أما على المستوى المحلي في المديريات فلا تكاد توجد أية بنية أساسية تذكر، وقد بدأت خطوات عملية لإيجاد بنية أساسية للبرنامج، قامت بها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، منها توفر شبكة تراسل المعطيات مزودة بالمستوى الأول من الأمن والسرية، وتوفر خدمات الإنترنت «البوابة اليمنية للإنترنت»، وتوفر معهد للاتصالات والتدريب ومركز للبرمجة، ووضعت الوزارة الخطة الأساسية للتحول من نظام النقد المباشر إلى نظام النقد الإلكتروني (وهو مشروع قيد الدراسة)، ووفقاً للرؤية الاستراتيجية العامة لليمن (٢٠٠١ – ٢٠٠٥م) تم تبني البرنامج الوطني لتقنية المعلومات «الحكومة الإلكترونية» والبدء في الخطوات العملية الأولية لتنفيذه، إذ تم تشكيل لجنة عليا للبرنامج برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ولجنة تسيير البرنامج برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وجرى الترتيب للخطوات الأولية لإعداد الخطة الشاملة للبرنامج لتتم على ضوئها عملية التنفيذ للمشروع، كما تم تصميم موقع عام للحكومة الإلكترونية على الإنترنت، بما في ذلك المحافظات، حيث يندرج في إطاره حالياً (٣١) موقعاً للوزارات والجهات الحكومية، و(٢٠) موقعاً للمحافظات، وتم تدريب (٩) مندوبين من الجهات الحكومية للإشراف على تفعيل مواقعهم وتحديث بياناتها كمرحلة أولى.

مشروع الرئيس

مشروع رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب، ما الخطوات التي نفذت منه لتمكين أفراد المجتمع من دخول عالم المعلوماتية؟ وما توجهاته المستقبلية؟

– جاء ذلك على اعتبار أن الولوج إلى مجتمع المعلوماتية والمعرفة واستخدام التقنيات الحديثة والاستفادة من تطبيقاتها لا يمكن أن يتم دون استخدام الصندوق السحري المسمى الحاسوب «الكمبيوتر» كونه يمثل بوابة الإقلاع إلى عالم المعلوماتية، وبالتالي، وكما سبقت الإشارة، فقد أولت الحكومة اليمنية هذا الجانب اهتماماً خاصاً في إطار مشروعاتها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فكان لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أن تبنت مشروعاً لتعميم أجهزة الحاسوب الآلي في صفوف موظفيها، وتضمن هذا المشروع، الذي نُفّذ عام ٢٠٠٢م، توزيع أربعة آلاف جهاز كمبيوتر على موظفي الوزارة والمؤسسة العامة للبريد، إضافة إلى الشركة اليمنية للاتصالات الدولية «تيليمن»، بحيث يكون سداد قيمة هذه الأجهزة بنظام التقسيط الشهري من المرتبات، غير أن أبرز ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو أنه تم خلال عام ٢٠٠٢م الإعلان عن مشروع فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، لتعميم الحاسوب الآلي في أوساط المجتمع اليمني، وذلك من خلال توفير أجهزة الحاسوب وتوزيعها على المواطنين، وبالذات فئات الشباب والطلاب والموظفين ممن يرغبون في الحصول على هذه الأجهزة بأسعار معقولة وشروط ميسرة من خلال سداد القيمة على شكل أقساط شهرية، وكان الهدف من هذا المشروع هو مساعدة محدودي الدخل على اقتناء الحاسوب المنزلي لتعميم فائدته على كافة أفراد الأسرة والعمل وتحقيق ذلك بأقل كلفة ممكنة وأقساط ميسرة وبالمواصفات الفنية المناسبة، كما تم تحديد ثلاث مراحل لتنفيذ هذا المشروع الذي سيسهم إلى حد كبير في ردم الفجوة الرقمية واللحاق بالركب الحضاري لمجتمع المعلوماتية والمعرفة، بحيث تنفذ المرحلة الأولى خلال الأعوام من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥م، وتتضمن هذه المرحلة توزيع (٢٢) ألفاً و(٥٧٢) جهاز حاسوب بقيمة إجمالية تقدر بنحو (١١) مليوناً و(٢٨٦) ألف دولار، والمرحلة الثانية خلال الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، وتهدف إلى توزيع (٤٤) ألفاً و(٦٥٥) جهازاً بقيمة (٢٢) مليوناً و(٣١٧) ألفاً و(٥٠٠) دولار، فيما حدد تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع فخامة الأخ رئيس الجمهورية خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م، بحيث يكون عدد أجهزة الحاسوب التي سيتم توزيعها في هذه المرحلة (١٣٤) ألفاً و(٥٨٨) جهازاً، وذلك بقيمة تقدر بنحو (١٧) مليوناً و(٢٩٤) ألف دولار، وبالتالي سيكون إجمالي عدد أجهزة الكمبيوتر التي سيتم توزيعها في إطار المشروع الذي سينفذ على ثلاث مراحل مدتها (٨) سنوات، (١٠١) ألف و(٨١٥) جهازاً بتكلفة إجمالية مقدرة بنحو (٥٠) مليوناً و(٩٠) آلاف و(٥٠٠) دولار.

تطوير الاتصالات الريفية

التوجهات الأخيرة للوزارة تركزت على تطوير خدمات الاتصالات الريفية، ما مؤشرات الإنجاز في هذا الصدد؟ وهل تواجهكم عوائق؟

– على الرغم من كون سكان المناطق الريفية يشكلون النسبة الأكبر من عدد سكان اليمن (٧٥٪)، إلاّ أن خدمات الاتصالات الهاتفية بالنسبة للريف اليمني ظلت محدودة ومحصورة في نطاق ضيق ولم تغط سوى نسبة ضئيلة جداً من هذه المناطق ولم تشهد توسعات بالشكل المطلوب لعدة أسباب أبرزها العوائق الجبلية الحاجبة للرؤية، والمناطق الصحراوية غير المأهولة، وعدم توفر الكهرباء العمومية في الكثير من القرى، إضافة إلى ارتفاع كلفة إيصال الخدمة إلى هذه المناطق، فقد كان للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية أن استخدمت في البداية أنظمة اتصالات ريفية تماثلية من شركة (ITALTEL) الإيطالية و(SRT) الكندية، واعتمدت على تغذية هذه الأنظمة بالطاقة الشمسية، ونظراً للطبيعة الجغرافية الوعرة للمناطق اليمنية وتشتت تجمعاتها السكانية وتباعد بعضها وما ينتجه ذلك من تكاليف باهظة لإيصال الخدمة إلى هذه التجمعات، فإن المؤسسة قد عملت على إدخال أنظمة اتصالات لاسلكية حديثة ومتنوعة للمساعدة على تغطية معظم مناطق الجمهورية بكلفة منخفضة وبيسر وسرعة كبيرة منها أنظمة كبائن الألياف الضوئية (UMC - 1000) من شركة (AFC) الأمريكية، وأنظمة(HONET) من شركة «هواوي» الصينية، بالإضافة إلى أنظمة الهاتف اللاسلكي الثابت من شركات «سيمنس» الألمانية و«إنتراكوم» اليونانية و«مونتورولا و 13» الأمريكيتين، كما أن الحكومة تحصلت خلال السنوات الماضية على برنامج مساعدة ياباني لتطوير الاتصالات في الريف اليمني، ومن خلال ذلك البرنامج تم تركيب أنظمة اتصالات ريفية راديو رقمية بتقنية ((TDMA من شركة (NEC)، ونظراً لبقاء نسبة التغطية في الريف اليمني متدنية، حيث وصل عدد خطوط الاتصالات الريفية في العام ٢٠٠١م إلى (٩,٩٧٠) خطاً فقد كان للتوجهات الجديدة أن ركزت على نشر وتوسيع الخدمات الهاتفية وإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية في المناطق الريفية، ومن ثم كان العمل على تنفيذ مشروع توسعة الاتصالات الريفية بسعة (١١٥) ألف خط، وقد تم خلال الفترة من ٢٠٠٢م وحتى يونيو ٢٠٠٤م تركيب (٨٥) ألف خط من مشروع التوسعة للاتصالات الريفية وبنسبة (٧٣,٩١٪) من إجمالي سعة المشروع، وفي ديسمبر ٢٠٠٤م وصل العمل في هذا المشروع إلى مراحله النهائية، إضافة إلى أنه تم خفض رسوم إدخال خدمة الهاتف للمواطنين من (٢٢) ألفاً إلى (١٧) ألف ريال، وتخفيض رسوم خدمات الهاتف وتعرفة رسوم المكالمات أيام العطل والإجازات الرسمية، تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية، وتطبيق تعرفة متساوية للريف والمدينة، إذ تم تخفيض تعرفة الدقيقة الواحدة للاتصالات الريفية من (١٢) ريالاً إلى ريال واحد في الدقيقة في إطار المحطة، بحيث تشمل جميع أنواع الاتصالات الريفية والأنظمة اللاسلكية الثابتة وتطبيق نفس التعرفة الحالية بين المدن كما هو معمول به حالياً في الشبكة الثابتة بالنسبة للاتصالات الريفية، وتخفيض الاشتراك الشهري الثابت للاتصالات الريفية من (١٣٠٠) ريال إلى (٨٠٠) ريال.

تحولات نوعية

ما التطورات التي تمت في مجال الخدمة البريدية؟

– في خضم التحولات الاستراتيجية الكبيرة التي تعيشها اليمن في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنموية والخدمية بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، وعلى ضوء الاهتمام المتزايد الذي توليه القيادة السياسية والحكومية لقطاعي الاتصالات والبريد، تواصلت عمليات التحديث والتطوير للخدمات البريدية من خلال إدخال تطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات في الأنشطة والخدمات البريدية، وذلك في إطار خطوات التطوير التي شهدتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مع بداية الألفية الثالثة في ظل دعم ورعاية القيادة السياسية والحكومية، وتمثلت تلك الخطوات في تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية، فكان للهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي أن شهدت في السنوات الأخيرة تحولات نوعية على صعيد مختلف الخدمات المقدمة للجمهور، وقد تمثلت المشروعات الجديدة والإنجازات التي حققتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على صعيد الهيئة العامة للبريد خلال الفترة من عام ٢٠٠٢م حتى منتصف عام ٢٠٠٤م في بناء (١٩) مكتباً بريدياً جديداً، وإعادة تأهيل وتحسين عدد من المكاتب البريدية في مختلف محافظات الجمهورية، وتم إنجاز (١٦) مكتباً في المرحلة الأولى بهدف استيعاب الخدمات الجديدة، وبما يجعلها قادرة على تأدية الخدمات الحالية التي تأخذ في النمو والتوسع ومواكبة التطور والاحتياجات المستقبلية، بالإضافة إلى إعادة تأثيث وتجهيز المكاتب البريدية بمختلف الاحتياجات من التجهيزات لمواجهة المتطلبات لإدارة الأنشطة المتزايدة وإظهار المكاتب على نحو لائق للخدمات البريدية والمالية التي تقدمها، وقد بلغت التكلفة الإجمالية لكافة المشاريع المذكورة (٥٩٥) مليوناً و(٨٤٠) ألفاً و(٦٤٨) ريالاً، فيما ستدشن في العام القادم ٢٠٠٦م خدمة الصراف الآلي للمشتركين والمستفيدين منها في المناطق والمحافظات كافة، خصوصاً المتقاعدين الذين يتسلمون رواتبهم منها، ويبلغ عدد المستفيدين الحاليين من خدمات البريد نحو (٥٥٠) ألف مشترك يشملون فئات المتقاعدين العسكريين والمدنيين والرعاية الاجتماعية الخاصة.

□ أكثر من ٤ آلاف جهاز كمبيوتر تم توزيعها ضمن مشروع رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب

يمن موبايل

تم الإعلان عن إنزال خدمة يمن موبايل التابع للمؤسسة العامة للاتصالات، ما فكرة هذه الخدمة؟

– تعتبر خدمة يمن موبايل من أحدث أنظمة الاتصالات وتستخدم نظام الـ (CdMA)، وهذا النظام حديث يغطي جميع محافظات الجمهورية ويمتاز بميزات فريدة عن نظام (GSM)، وفكرة هذا النظام جاءت لكسر الاحتكار الذي تمارسه شركات الهاتف النقال، وسوف توفر الخدمات الهاتفية بأسعار مناسبة ورخيصة لتكون في متناول جميع شرائح المجتمع.

افتتاح

في إطار احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الخامس عشر لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، ما المشاريع التي سيتم افتتاحها؟

– ضمن مشروع (٥٤٠) ألف خط يمن موبايل في جميع محافظات الجمهورية اليمنية سيتم افتتاح (١٢١) محطة يمن موبايل سعتها الإجمالية (٢١٥,٢٠٠) خط، بتكلفة إجمالية بلغت (٤) مليارات و(٢٥٣) مليوناً و(١٥٠) ألف ريال، وأيضاً ضمن مشروع (٥٠٠) ألف خط ثابت سيتم افتتاح عشرات المحطات في جميع محافظات الجمهورية سعتها (٤١,٩٥٤) خط بتكلفة إجمالية بلغت (٥,٨٢٩,٢١٣,٣٨٦) ريالاً، وضمن المشروع (١١٥) ألف خط ريفي ستفتتح محطات في جميع المحافظات سعتها (١١,٤٦٩) خطاً ريفياً بتكلفة إجمالية بلغت (١,٩٦٣,٧٩٩,٢٦٢) ريالاً، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشاريع التي سيتم افتتاحها (١٢,٠٤٦,١٦٢,٦٤٨) ريالاً، إضافة إلى أنه سيتم وضع حجر الأساس لعشرات المشاريع في هذا المجال بتكلفة قدرها مليار و(٤٣٣) مليوناً و(٨٩٠) ألف ريال.

الصعوبات والتحديات

ما الصعوبات التي تواجه الوزارة في ظل سرعة التقدم التكنولوجي؟

– لا شك أن واقع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في بلادنا مقارنة بما يجري من حولنا في هذا المجال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الكبيرة اللازمة لردم الفجوة الرقمية، والدول النامية بشكل عام من بين تلك الدول المتقدمة، وبدعم من فخامة الأخ الرئيس امتلكنا العزم والقدرة على الدخول إلى ذلك المضمار والمشاركة في سباق العصر، صحيح أننا سنبدأ هذه المشاركة ببطء ولكننا استطعنا أن نضع أقدامنا على الطريق الصحيح وسنحاول التغلب على عدد من الصعوبات التي نرى أنها من أهم العوائق التي تعترض خطوات الوزارة الهادفة إلى إدماج اليمن في مجتمع المعلومات، ومن تلك الصعوبات تدني الوعي التكنولوجي بأهمية الاتصالات والمعلومات في حياة الأفراد والمجتمعات وكافة المستويات، وكذا الاستثمار المحدد للقطاع الخاص في هذا المجال نتيجة لبعض العوامل التي يرى أنها تعيق فرص النجاح، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، وعدم التوازن بين مستوى الدخل والقيمة المحددة لاستخدام الوسائل التقنية، وأخيراً نسبة قليلة من أجهزة ومؤسسة الدولة هي التي تحاول الاهتمام بالجانب المعلوماتي وتطبيقاته بما يعزز نجاحها وتحسين الأداء، إلى جانب عدد من الصعوبات والعوائق الاجتماعية والثقافية الأخرى، ومع ذلك، إلاّ أننا متفائلون بالتوجه العام للدولة ودعم القيادة السياسية الذي سيمثل الركن الأساسي في تجاوز التحديات والصعوبات والإسهام في النهوض بقطاع الاتصالات والمعلومات.

توجهات

في ظل الوضع القائم حالياً، ما توجهاتكم المستقبلية لتطوير وتحديث تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات في إطار الخطط والبرامج الاستثمارية؟

– لدينا توجهات رئيسية نزمع تنفيذها لتسهيل عملية اقتناء الحاسوب بالنسبة للمواطنين من خلال إعفاء أجهزة الحاسوب من الرسوم الجمركية، وتقديم خدمة الإنترنت مجاناً للمواطنين، والإشراف على تنفيذ البرنامج الوطني لتقنية المعلومات، ودعم برامج الحكومة الإلكترونية لرفع كفاءة الأجهزة الحكومية، وتطوير وتوسيع شبكة تراسل المعطيات والإنترنت لاستيعاب احتياجات مختلف الجهات الحكومية، العامة والخاصة، ونشر خدماتها في أنحاء الجمهورية، وتوسعة وتحديث البنية التحتية للاتصالات، والتركيز على الاتصالات الريفية، ورفع سعة الشبكة إلى (٣) ملايين خط في عام ٢٠٠٩م، وأيضاً تنفيذ المرحلة الثانية من مدينة العلوم والتكنولوجيا، وإنشاء مدن مماثلة في بعض المحافظات بهدف تهيئة البنية المناسبة لتعميم تقنية المعلومات، وخلق فرص عمل، وتوسيع وتطوير شبكة المعلومات البريدية في مناطق الجمهورية وربطها بالشبكة البريدية العالمية، ورفع مستوى التغطية البريدية بنسبة مكتب بريد لكل (٢٠) ألف نسمة، واستكمال إجراءات نقل ملكية شركة الاتصالات الدولية اليمنية (تيليمن) للمؤسسة العامة للاتصالات وترتيب إدارتها بما يضمن تقديم خدماتها بصورة مثلى، والعمل على إيجاد تعرفة معقولة ومتوازنة للاتصالات الدولية تضمن استمرار تحديث الخدمة.